



الأمم المتحدة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020 وبرنامج عملها لعام 2021

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الملحق رقم 34



الرجاء إعادة استعمال الورق

تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020
وبرنامج عملها لعام 2021



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2027

المحتويات

الصفحة	
4	رسالة من الرئيس
6	الفصل الأول - لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2020
7	ألف - التواصل مع الهيئات التشريعية وهيئات الرقابة والتنسيق
8	باء - التقارير الصادرة في عام 2020
14	جيم - التحقيقات
14	دال - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها
17	الفصل الثاني - التوقعات لعام 2021
18	الفصل الثالث - برنامج العمل لعام 2021
	المرفقات
23	الأول - حالة تنفيذ خطة العمل لعام 2020 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
24	الثاني - حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها للتوصيات المقبولة، للفترة 2012-2019
25	الثالث - قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020
26	الرابع - تكوين وحدة التفتيش المشتركة
28	الخامس - برنامج العمل لعام 2021

رسالة من الرئيس

عملا بالفقرة 1 من المادة 10 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة في منظومة الأمم المتحدة، يُشرفني أن أقدم التقرير السنوي للوحدة. ويتضمن التقرير سردا للأنشطة التي اضطلعت بها الوحدة خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 ولمحة موجزة عن برنامج عملها لعام 2021.

وعلى امتداد السنوات، أضيف عمل وحدة التفتيش المشتركة، بوصفها الهيئة الرقابية الخارجية المستقلة الوحيدة المكلفة بتطبيق منظور شامل على نطاق المنظومة ككل، منظورا فريدا على طائفة من المواضيع استجابة لاحتياجات المنظمات والهيئات التشريعية، ودعمًا أيضا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الحفاظ في الوقت نفسه على التزام الوحدة الطويل الأمد بتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحديد الممارسات السليمة، والتعلم على صعيد منظومة الأمم المتحدة.

وأدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية، إلى تعطيل أساليب عملنا، وتعيّن تقليص أو إلغاء بعض الأنشطة المقررة، مثل المقابلات الميدانية وبعثات المراقبة والتفتيش. وعلى الرغم من ذلك، فقد نجحت الوحدة في تكيف طرق عملها من أجل التصدي للتحديات والقيود، وضمان تنفيذ برنامج عملها. ولكن لا يزال يتعين تقييم الأثر الكامل للتغيرات، من حيث تأثيرها على نطاق الاستعراضات وأهدافها. وفي عام 2020، أصدرت الوحدة ثمانية تقارير، وسترحل أربعة استعراضات يجري تنفيذها حاليا وستستكمل في عام 2021.

واستشرافا لعام 2021، يشمل برنامج العمل خمسة استعراضات على نطاق المنظومة واستعراضين لمنظمتين منفردتين.

وفي عام 2019، اضطلعت الوحدة بعملية تهدف إلى وضع إطار استراتيجي جديد للفترة من عام 2020 إلى عام 2029. وتضمنت العملية إجراء مشاورات للجهات صاحبة المصلحة مع الجهات الشريكة الرئيسية، ومع جهات التنسيق، إضافة إلى إجراء تحليل موضوعي والتعلم من الدروس المستفادة من نتائج الإطار السابق الذي شمل الفترة من عام 2010 إلى عام 2019. وخلال عرض تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام 2019 وبرنامج عملها لعام 2020 والمشاورات غير الرسمية اللاحقة، قدمت الوحدة إحاطة إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين بشأن أنشطتها وبشأن الإطار الاستراتيجي⁽¹⁾. ولم تبت الجمعية العامة في هذه المسألة. ولذلك، ترحب الوحدة بانكباب الجمعية العامة على مراجعة الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة خلال نظرها في هذا التقرير.

وقد ودّعت وحدة التفتيش المشتركة ثلاثة مفتشين في نهاية عام 2020 (عائشة عفيفي، وجبريمايه كريم، وبيترو دوميتريو) ورحبت بثلاثة مفتشين آخرين في بداية عام 2021 (خيسوس ميراندا هيتا، وفيكتور مورارو، وتيسفا سيوم).

وأخيرا، على الرغم من أن المفتشين مسؤولون عن التقارير المنشورة التي تحمل أسماءهم، فهم لا يعملون بمفردهم. فنحن نقدر تقديرا كبيرا تقاني ودعم ومساهمات موظفي أمانة الوحدة الذين تكيفوا مع

(1) الإطار الاستراتيجي لوحدة التفتيش المشتركة للفترة 2020-2029 والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2020-2024 (A/74/34)، المرفق الأول).

أساليب العمل والجداول الزمنية الجديدة التي فرضتها الجائحة. وتستحق جهات التنسيق التابعة للوحدة في كل منظمة من المنظمات المشاركة فيها أيضا تقديرا خاصا لدعمها المستمر في عام 2020. ووصفتي رئيسا لوحدة التفتيش المشتركة لعام 2021، أتطلع إلى العمل مع المفتشين وموظفي الأمانة لتنفيذ برنامج العمل لهذا العام.

(توقيع) خورخي فلوريس كايخاس

الرئيس

جنيف، 19 كانون الثاني/يناير 2021

الفصل الأول

لمحة عامة عن الأنشطة المضطلع بها في عام 2020

- 1 - ابتداء من منتصف آذار/مارس 2020، أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية إلى تعطيل ترتيبات العمل المعتادة وفرض ظروف عمل افتراضية في الوحدة وفي المنظمات المشاركة. وشهد عمل الوحدة تحولاً كبيراً بحلول أواخر آذار/مارس من أجل التكيف مع بيئة عمل افتراضية إلى حد كبير.
- 2 - ورغم اعتماد أساليب جديدة لاستكمال الاستعراضات التي تم ترحيلها، بقيت الوحدة ملتزمة بصورة عامة بالجدول الزمني المحدد للعمليات المندرجة ضمن نطاق اختصاصها، ولكنها شهدت حالات تأخير في المراحل النهائية بسبب الطلبات الواردة من المنظمات المشاركة للحصول على مزيد من الوقت لتقديم مساهماتها واستعراض مشاريع التقارير. وبناء على ذلك، مُدِّت أيضاً المواعيد المحددة لتحرير التقارير ووضعها في صيغتها النهائية، مما أدى إلى تأخر الانتهاء من إعداد التقارير ونشرها.
- 3 - وفي عام 2020، أجرت وحدة النقيش المشتركة 13 استعراضاً، منها سبعة استعراضات كانت مُرحَّلة من أعوام سابقة واستُكملت في عام 2020. وترد فيما يلي التقارير التي استُكملت في عام 2020: شؤون التنظيم والإدارة في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وحالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق؛ والتعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة؛ والسياسات والبرامج والمنصات الداعمة للتعليم في منظومة الأمم المتحدة؛ وأماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية؛ وإدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة؛ وتطبيقات سلسلة الكتل في منظومة الأمم المتحدة؛ نحو حالة من التأهب؛ واستعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.
- 4 - وعلمت الوحدة استعراض شؤون التنظيم والإدارة لموئل الأمم المتحدة بناء على طلب المديرية التنفيذية للمنظمة، وستستأنف عملها المتعلق بهذا المشروع في عام 2021. وسيُستكمل استعراض شؤون التنظيم والإدارة للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الربع الأول من عام 2021. أما الاستعراضات الأخرى التي تم ترحيلها ويجري حالياً العمل على إنجازها فتتعلق بمواضيع هامة وملائمة من حيث التوقيت، بما في ذلك استعراضات بشأن الأمن السيبراني على نطاق المنظومة؛ وتوفير الدعم للبلدان النامية غير الساحلية؛ والحالة الراهنة لوظيفة الأخلاقيات.
- 5 - وترد حالة تنفيذ خطة العمل لعام 2020 في المرفق الأول لهذا التقرير، وترد موجزات التقارير المنجزة في الفرع باء من هذا الفصل.
- 6 - ولا تزال نواتج وحدة النقيش المشتركة تسترعي الانتباه داخل الأمم المتحدة وخارجها، كما يتضح من الاهتمام الذي تبديه مختلف الجهات صاحبة المصلحة بعمل الوحدة والدعوات التي وردت للمشاركة في المؤتمرات وحلقات العمل المتعلقة بطائفة واسعة من المواضيع المرتبطة بعمل الوحدة، وتحديدًا عملها مع المنظمات بشأن مواضيع من قبيل تنقل الموظفين، وإدارة التغيير، وإدارة المعارف، والإدارة القائمة على النتائج، ووظيفة التحقيق، وإدارة المخاطر المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت الوحدة في نظر الجمعية العامة والهيئتين التشريعتين لمنظمة الصحة العالمية واليونسكو في تقاريرها. وأرجئت أو ألغيت أعمال أخرى مع الهيئات التشريعية و/أو اللجان التابعة لمنظمة العمل الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بسبب جائحة كوفيد-19.

ألف - التواصل مع الهيئات التشريعية وهيئات الرقابة والتنسيق

7 - عُقد الاجتماعان الثلاثيان لمجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ووحدة التفتيش المشتركة في أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر على التوالي، لإتاحة مزيد من الفرص لتشاطُر خطط العمل بطريقة استراتيجية ومنسقة. فخلال الاجتماع المعقود في أيار/مايو، تبادلت الكيانات الثلاثة معلومات عن التقدم الذي أحرزته في خطط عملها لعام 2020 والآثار المترتبة على جائحة كوفيد-19، وتمحور الاجتماع المعقود في كانون الأول/ديسمبر حول مشاريع برامج العمل ومجالات التركيز لعام 2021. وناقشت الكيانات أيضا ما واجهته من تحديات وما اكتسبته من خبرات في عام 2020، ونوهت باستمرار التعاون والتواصل بين أعضاء الكيانات الثلاثة على مستوى العمل خلال العام.

8 - وبعد أن عرض كل كيان من الكيانات برنامج عمله، ركز جدول أعمال الاجتماع على الفرص المتاحة في عام 2021 لتعزيز التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وحدد أعضاء الكيانات الثلاثة المجالات التالية: خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وإصلاح الأمم المتحدة ونظام المنسقين المقيمين؛ وعمليات تقييم طريقة تصدي مختلف الكيانات لجائحة كوفيد-19. وتمثل أحد الجوانب الرئيسية بالنسبة للكيانات الثلاثة جميعها في تقادي الازدواجية وزيادة التآزر في تسيير أعمال الرقابة إلى أقصى حد ممكن، مع إيلاء الاعتبار الواجب للولايات المتميزة والمستقلة لكل كيان من الكيانات الرقابية الثلاثة. وبناء على ذلك، قررت الوحدة إعادة النظر في المواضيع ذات الصلة في مرحلة وضع الصيغة النهائية لبرنامج عملها لعام 2021 و/أو إرجاءها.

9 - واتفقت الكيانات الثلاثة جميعها على عقد اجتماعات نصف سنوية في المستقبل من أجل تعزيز أوجه التآزر وتقادي الازدواجية والتداخل في الأعمال التي تقوم بها. وسيُحدّد توقيت الاجتماعين في عام 2021 بما يتماشى على أفضل وجه مع الخطوات التي ستتخذ لإعداد برامج عمل الأعضاء للعام المقبل.

10 - وتتواصل وحدة التفتيش المشتركة بانتظام مع أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين التي لا تزال شريكا قيما في تسيير تجهيز تقارير الوحدة على نطاق المنظومة في الوقت المناسب ودمج التعليقات المقدمة من المنظمات المشاركة. ويوفر مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا بيانات ذات صلة متعلقة بمنظومة الأمم المتحدة من أجل إعداد استعراضات الوحدة. وتقدر الوحدة الجهود التي تبذلها أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين والدعم الذي توفره لها.

11 - وتتوقف فعالية عمل الوحدة وأثره على النظر في تقاريرها والإجراءات المتخذة بشأن التوصيات المقدمة، وهو ما أقرت الجمعية العامة بأنه مسؤولية تشترك في تحملها الوحدة والدول الأعضاء وأمانات المنظمات المشاركة⁽²⁾. وتماشيا مع المادة 11 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، تتمثل إحدى المراحل الرئيسية المؤدية إلى اتخاذ القرارات بعد الانتهاء من إعداد تقرير في تقديم المنظمات تعليقاتها عليه إلى الهيئات التشريعية المختصة. وفيما يتعلق بالاستعراضات التي تجري على نطاق المنظومة، تُسّق التعليقات المشتركة من خلال آليات مجلس الرؤساء التنفيذيين ويُقدّم إلى الجمعية العامة في شكل مذكرة من الأمين العام.

(2) القرار 287/73، الفقرة 4.

12 - واستنادا إلى تشجيع الجمعية العامة لوحدة التفتيش المشتركة وغيرها من هيئات الرقابة التابعة للأمم المتحدة على تبادل أفضل الممارسات والاستفادة منها⁽³⁾، تتوخى الوحدة الرد على تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين أو فرادى المنظمات عندما ترى أن ذلك ضروري لتيسير اتخاذ قرارات مستنيرة.

باء - التقارير الصادرة في عام 2020

13 - في عام 2020، أصدرت الوحدة سبعة تقارير على نطاق المنظومة وتقريرا واحدا بشأن منظمة منفردة. وقدم المفتشون المعينون، لكل تقرير من التقارير المنجزة، موجزا يتضمن الجوانب الأساسية الواردة في تقاريرهم، كما هو مبين أدناه.

موجزات الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في التقارير الصادرة في عام 2020

استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق (JIU/REP/2020/1)

14 - كانت أهداف استعراض وظيفة التحقيق تقييم مدى كفاية الترتيبات التنظيمية والهيكلية والتشغيلية لوظيفة التحقيق؛ وتحديد الثغرات والتحديات؛ وتحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشكل هذا الاستعراض متابعة لتقريرين سابقين للوحدة (JIU/REP/2000/9 و JIU/REP/2011/7). وقدمت المفتشة 10 توصيات رسمية لضمان جملة أمور منها زيادة استقلالية الوظيفة، ووضع حد لتجزؤ المسؤوليات المتعلقة بالتحقيق، وتعزيز انساق الإطار السياساتي، ووضع إجراءات رسمية للتحقيق في الادعاءات الموجهة ضد الرؤساء التنفيذيين. وتوجّهت تسع توصيات إلى الهيئات التشريعية، وتوصية واحدة إلى الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة. وهذه التوصيات تكملها 27 توصية غير رسمية.

15 - وخلص الاستعراض إلى أن الحالة قد شهدت تحسنا كبيرا على مدى العدين الماضيين فيما يتعلق بإنشاء وظيفة التحقيق وإضفاء الطابع المهني عليها. وعلى الرغم من التقدم المحرز، حدد التقرير عددا من أوجه القصور ومواطن الضعف، ولا سيما استمرار تجزؤ المسؤولية المتعلقة بالتحقيقات والأنشطة ذات الصلة، ومستوى استقلالية وظيفة التحقيق، وهيكلها التنظيمي. فاستقلالية هذه الوظيفة شرط أساسي لتنفيذ ولاية التحقيق تنفيذا فعالا وللإضطلاع بمسؤوليات التحقيق على نحو غير متحيز وموضوعي وفعال.

16 - وفي ظل بيئة متطورة، تواجه الوظيفة طلبات وتحديات جديدة. ففي مواجهة الزيادة الملحوظة في عدد الشكاوى ومجموع حالات التحقيق، لم تواكب القدرات والموارد المتاحة في معظم المنظمات هذا الطلب المتزايد، مما يشكل تحديا مستمرا لإدارة حافظة التحقيق. فالتحقيق في شكاوى التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين يتطلب توافر مجموعة خاصة من المهارات والكفاءات لدى المحققين والقدرة اللازمة لإجراء التحقيق. وأدى تزايد الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات المانحة وسائر الجهات صاحبة المصلحة للحصول على معلومات متعلقة بالتحقيق، إلى ضرورة إعداد استراتيجيات وأدوات مناسبة للتواصل. وفي العديد من المنظمات، لا توجد حتى الآن إجراءات مرضية للتحقيق في الادعاءات الموجهة ضد

(3) القرار 269/72، الفقرة 12.

الرؤساء التنفيذيين. وأخيراً، هناك مجال لإجراء مزيد من التحسينات في مجال التعاون فيما بين الوكالات، على سبيل في إعداد قائمة موحدة بمصطلحات التحقيق وتصنيف موحد للقضايا.

17 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في الجزء المستأنف الثاني من دورتها الخامسة والسبعين.

(JIU/REP/2020/2) السياسات والمنصات الداعمة للتعليم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب

18 - نظراً إلى أن الرصيد الأهم لمنظومة الأمم المتحدة هو موظفوها، يشكل التعلم أداة لا غنى عنها لتحسين النوعية والكفاءة من أجل تحقيق أهداف المنظمة. فمن خلال التعلم، يمكن للموظفين تطوير معارف ومهارات جديدة، واكتساب كفاءات جديدة، وتحسين المواقف. والتعلم ليس اختياريًا، بل هو شرط أساسي للمنظمات وموظفيها من أجل التكيف في بيئة تنافسية للغاية. ولا مناص لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة من الانتقال إلى أساليب العمل التي ستصبح سائدة في المستقبل الذي يتطلب المرونة من جانب المنظمات والتعلم المتواصل من جانب الأفراد. فالتعلم قوة تحويلية يمكنها وضع حد لحالة التوقف، وتحفيز التعاون فيما بين الوكالات، وإيجاد أوجه التآزر، وزيادة الكفاءة.

19 - ويخلص الاستعراض إلى أنه على الرغم من وجود اتفاق عام بشأن المبدأ القائل بأن التعلم مسألة استراتيجية، لا يوضع هذا المبدأ دائماً موضع التطبيق العملي. فيتم استحداث حلول قصيرة الأجل على حساب وضع نظم شمولية لإدارة المواهب. ومن الضروري إيجاد ثقافة جديدة في مجال التعلم ووضع منظور شامل للتعاون فيما بين الوكالات. ولا تزال الاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة تتم بطريقة عشوائية وغير متسقة، على الرغم من أن التعلم الإلكتروني يمكن أن يُعتبر خطوة نحو تحقيق المرونة في المنظمات. وبما أن التعلم مسؤولية مشتركة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من المشاركة والالتزام من جانب الموظفين أنفسهم، بدلاً من توقع صدور المبادرات عن المنظمات والمديرين فقط.

20 - ولمعالجة هذه المسائل، يقدم التقرير تسع توصيات تهدف إلى تحسين استخدام مؤشرات الأداء الأساسية والأهداف المرتبطة بكفاءة برامج التعلم، ودمج نتائج تقييم التعلم في عملية اتخاذ القرارات، والاستخدام المنتظم لمنصات التعلم الخارجية وتنظيمها، والاعتراف بشهادات التعلم المكتسبة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، واستخدام موارد التعلم المفتوحة، ودمج خطط تعلم الموظفين في تقييمات أدائهم.

21 - وتستند توصيات أخرى إلى ثلاثة موجهات رئيسية يمكن أن تدفع منظومة الأمم المتحدة نحو تحقيق مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب وهي: موجّه يتعلق بالسياسة العامة (وضع إطار تنظيمي استراتيجي مشترك)، وموجه مؤسسي (تحسين وتدعيم دور كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة)؛ وموجه تشغيلي (استخدام منصات التعلم الإلكتروني استخداماً منسقاً وأكثر منهجية واتساقاً بالطابع العملي).

22 - وسيُقدّم التقرير إلى الجمعية العامة في الجزء الأول المستأنف من دورتها الخامسة والسبعين.

(JIU/REP/2020/3) أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية

23 - خلص استعراض أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة إلى أن التقدم المحرز فيما يتعلق بأماكن العمل المشتركة محدود على الرغم من مرور أكثر من 30 عاماً على تحديد الولايات في هذا الصدد؛ وتشير البيانات المقدمة إلى الوحدة إلى أن نسبة 18 في المائة من أماكن العمل هي أماكن عمل مشتركة. ويوجد نحو ثلثي أماكن العمل على المستوى دون الوطني، والغالبية العظمى منها أماكن عمل لكيان واحد. ومن

التغيرات الهامة عدم وجود بيانات يمكن أن تستند إليها توقعات ملموسة أو يمكن أن تقوم على أساسها عملية التخطيط وتحديد الأولويات.

24 - ونتيجة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، طرأت تغيرات كبيرة في المساعي المتعلقة بأمكان العمل المشتركة. وشملت هذه التغيرات توسيع نطاق المشاركة بما يتجاوز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي، وتحديد هدف يتمثل في الوصول إلى 50 في المائة من أماكن العمل المشتركة بحلول عام 2021، وتركيز جديد على المواقع دون الوطنية. ويخلص الاستعراض إلى أن هذا الهدف، رغم جوانبه الإيجابية، يظوي على أوجه قصور هامة. ووفقاً للاستعراض، تفتقر الأهداف المتعلقة بأمكان العمل المشتركة إلى القدر الكافي من الوضوح. والتوقعات المتعلقة بتحقيق وفورات مالية باتت مُبهمة. ومن الضروري أيضاً توضيح كيف ينبغي أن تؤثر المزايا المتوخاة، مثل تقليص البصمة البيئية والصورة العامة والتعاون البرنامجي، على عملية اتخاذ القرارات.

25 - وهناك عائق طويل الأمد يتمثل في عدم تناول مسألة تمويل أماكن العمل المشتركة على النحو الواجب في أي وقت من الأوقات. فالجهود الرامية إلى الحصول على الاستثمار الخاص، مثل مخططات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لم تُثمر عن حلول فعالة من حيث التكلفة. وإضافة إلى ذلك، ركزت المناقشة المتعلقة بأمكان العمل المشتركة على المستوى القطري، فأغفلت بذلك الحضور الإقليمي الهام الذي نشأ. وثمة قصور على مستوى القيادة والآليات المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بمسألة أماكن العمل المشتركة. وينبغي أن تجري مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تغييرات تعزز تخطيط وتحليل الفرص المتعلقة بأمكان العمل المشتركة على الصعيد العالمي، وأن تتوخى نهجا استباقياً بقدر أكبر في تقديم دعم مركزي إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال أدوار مشاريع محددة يكون مكتب تنسيق التنمية هو الجهة الأنسب للاضطلاع بها.

26 - ويخلص الاستعراض أيضاً إلى أن النظر في مسألة أماكن العمل المشتركة على أساس كل حالة على حدة لن يعالج على الأرجح أوجه القصور الرئيسية من حيث عدم الكفاءة في الطريقة التي تنتهجها منظومة الأمم المتحدة في احتياز أماكن العمل وإدارتها في الميدان. فلا يوجد نهج عالمي منسق في التخطيط لهذه المرافق واحتيازها وإدارتها. وعوضاً عن اتباع نهج مجزأ خاص بموقع محدد أو بمنظمة بعينها، ينبغي النظر في الأخذ بنهج شامل إزاء حافظة ممتلكات منظومة الأمم المتحدة.

27 - وسيُقدّم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (JIU/REP/2020/4)

28 - تمثل الهدف الرئيسي لاستعراض شؤون التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تقديم تقييم مستقل للأطر التنظيمية وما يتصل بها من ممارسات في مجال التنظيم والإدارة في اللجنة، مع تسليط الضوء على المجالات المثيرة للقلق، والمجالات التي تحتاج إلى تحسين، والتحديات الماثلة، بهدف تعزيز كفاءة اللجنة وفعاليتها. وكجزء من الاستعراض، أعدت رسالة إدارية قُدمت إلى الأمانة العامة في نهاية عام 2019. وعرضت الرسالة بعض النتائج الأولية للاستعراض من أجل

اتخاذ قرارات مستنيرة في الوقت المناسب. وشكّل الاستعراض متابعة لمذكرة أعدتها الوحدة سابقا (JIU/NOTE/2013/2) وتضمنت أربع توصيات رسمية موجهة إلى الأمانة التنفيذية للجنة.

29 - وخلص الاستعراض إلى أن اللجنة تواصل الاستجابة للاحتياجات الإقليمية، حيث إنها تقدم الدعم والخدمات القيّمة إلى بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجالات رئيسية مثل تنفيذ ومتابعة خطة عام 2030 أو الجهود المبذولة من أجل التصدي لجائحة كوفيد-19. وتركز اللجنة على التكامل والتعاون الإقليمي بوصفهما أساس النجاح في تنفيذ خطة عام 2030.

30 - وقدّم المفتشان وصفا لاستراتيجية "الكاريبي أولا" التي أعلنت عنها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2018 ورحّبا بهذا الإعلان. ولكنهما استنتجا أن الاستراتيجية التي طال انتظارها ينبغي أن تُترجم إلى نتائج محددة ينبغي رصدها والإبلاغ عنها بانتظام إلى اللجنة. وخلص الاستعراض أيضا أن اللجنة تأثرت بأزمة السيولة وجهود الإصلاح داخل الأمانة العامة، الأمر الذي أثر في هيكلها المالي، وأن إدارة اللجنة بذلت جهودا كبيرة لرصد الموارد وإعادة تخصيصها. وستضطر اللجنة، شأنها شأن الإدارات الأخرى في الأمانة العامة، إلى تغيير محور تركيزها من تنفيذ برنامج عملها إلى إدارة الأزمة المالية، وتعديل الخطط والأولويات بناءً على التدفقات النقدية.

31 - وأكدت نتائج الاستعراض من جديد أهمية الدور السديد الذي تضطلع به اللجان الإقليمية بوصفها فروع محلية للأمم المتحدة موزعة في خمس مناطق من العالم. ولكنها تحتاج إلى زيادة إبراز دورها وإلى مزيد من الدعم من الدول الأعضاء.

32 - وستقدم الوحدة التقرير إلى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والستين المقرر عقدها في عام 2021.

إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/5)

33 - تستمد إدارة المخاطر المؤسسية جذورها من القطاع الخاص ولديها قيمة في جميع القطاعات، بما في ذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة. وتتعرض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لعدد لا يحصى من المخاطر في معرض تنفيذ ولاياتها - من الغش والفساد، ومخاطر المسّ بالسمعة، والجريمة السيبرانية إلى المخاطر ذات الطابع السياسي، والكوارث الطبيعية، والكوارث الناجمة عن النشاط البشري. وقد أيدت الجمعية العامة، في قرارها 245/61، اعتماد إدارة المخاطر المؤسسية في منظومة الأمم المتحدة لتعزيز الإدارة والرقابة.

34 - وإدارة المخاطر المؤسسية عملية على نطاق المنظمة تتمثل في تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها ومعالجتها ورصدها بطريقة منظمة ومتكاملة ومنهجية من أجل تحقيق الأهداف المؤسسية. وتتعلق أساسا بإدارة حالة عدم اليقين ويمكن أن تتناول مسألتها التهديدات الماثلة والفرص المتاحة على حد سواء.

35 - والهدف الرئيسي من الاستعراض هو إطلاع الهيئات التشريعية/الإدارية والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التقدم المحرز منذ الاستعراض السابق (JIU/REP/2010/4)، وحالة تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية واستخدامها وإدماجها في جميع المنظمات المشاركة في وحدة

التفتيش المشتركة والبالغ عددها 28 منظمة، وكذلك تحديد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لتوجيه المبادرات الجارية والمقبلة.

36 - ويقترح الاستعراض 10 معايير مرجعية محدثة ويقمّ التقدم المحرز في تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية قياساً بها. ويقدم أربع توصيات رسمية و 21 توصية غير رسمية تهدف إلى تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية على نحو فعال ومتكامل سعياً لاتخاذ القرارات وكفالة الحوكمة الرشيدة على أساس استباقي ومستتبر بقدراً أكبر.

37 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في عام 2021.

التعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/6)

38 - الهدف الرئيسي من الاستعراض المتعلق بالتعددية اللغوية هو إطلاع الهيئات التشريعية والإدارية والرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة على التقدم المحرز في مجال تعدد اللغات منذ الاستعراض السابق (JIU/REP/2011/4) فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات السابقة للوحدة. ونظر الاستعراض في الاستراتيجيات والسياسات والممارسات والآليات المعمول بها؛ والحوافز المقدمة إلى الموظفين لتشجيع التعددية اللغوية وتعزيزها؛ والفرص المتاحة لتحسين استخدام الموارد الخارجية والشراكات والتكنولوجيات اللغوية.

39 - والتعددية اللغوية هي رصيد لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة جميعها وأحد التزاماتها المشتركة. فهي تكتسي أهمية بالغة في إدارة المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك في التواصل مع المستفيدين من الولايات المسندة إليها، أي شعوب الدول الأعضاء فيها. ويقدم الاستعراض سبع توصيات رسمية وست توصيات غير رسمية من أجل مواصلة تحسين حالة التعددية اللغوية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وعلى نطاق المنظومة.

40 - وأبرز النتائج التي توصل إليها الاستعراض هي أنه بعد مرور ما يقرب من 10 سنوات على التوصية ذات الصلة الصادرة في عام 2011، لم تضع معظم المنظمات المشاركة بعد إطاراً استراتيجياً ينظم ويوفر التوجيهات المتعلقة بالاستخدام العام المنصف للغات وتنفيذ مبدأ التعددية اللغوية في منظماتها. وإضافة إلى ذلك، أعاد الاستعراض تأكيد عدم وجود نهج متسق إزاء التعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة، بدءاً من عدم وجود تعريف مشترك لمصطلحي "اللغة الرسمية" و "لغة العمل" وانتهاءً بالافتقار إلى نهج معتمد على نطاق المنظومة بشأن هذه المسألة.

41 - ونظراً إلى أنه لا يتبقى سوى عقد واحد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، من المهم أن تتواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بلغات الشعوب على أرض الواقع، بما في ذلك اللغات المحلية، من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب. وينبغي أن يتمتع موظفو المنظومة بمؤهلات لغوية وأن يتقنوا أكثر من لغة واحدة من اللغات الرسمية ولغات العمل المعتمدة في المنظمات التي يعملون فيها، على نحو يعكس الطابع العالمي لميثاق الأمم المتحدة.

42 - وستقدم الوحدة التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

تطبيقات سلسلة الكتل في منظومة الأمم المتحدة: نحو حالة من التأهب (JIU/REP/2020/7)

43 - تكنولوجيا سلسلة الكتل هي من التكنولوجيات التي يحدد اندماجها وتفاعلها عبر النظم المادية والرقمية والبيولوجية ملامح الثورة الصناعية الرابعة. وعلى الرغم من أن هذه التكنولوجيا لا تزال حديثة العهد، فإن الموازنة بين الإيجابيات والسلبيات وتحديد الإجراءات التنظيمية والأطر التشغيلية ينبغي أن يكونا موضوعا للحوار بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك في منظومة الأمم المتحدة. وقد دفعت خطة عام 2030 والدعوات الاستراتيجية للابتكار التي تلتها بعض المنظمات إلى أخذ زمام المبادرة واستهلال مشاريع تجريبية في مجال تطبيقات سلسلة الكتل، ومعظمها متعلقة بأنشطة تشغيلية.

44 - وخلص الاستعراض إلى أن التطبيقات الجارية في مجال سلسلة الكتل لا تزال في مرحلة تجريبية في منظومة الأمم المتحدة. فالممارسات الحالية لا تشكل حتى الآن كتلة حرجة تتيح التوصل إلى استنتاجات نهائية بشأن إمكانية استخدام سلسلة الكتل وأهميتها، ولكن هناك تطبيقات واعدة أخذت في الظهور. ولم يتم بعد تأكيد بعض الافتراضات المتعلقة بمزاياها، في حين تتطلب افتراضات أخرى مزيدا من الاختبارات. وهناك اهتمام متزايد بهذه التكنولوجيا، ولكن هناك أيضا وعي بالمخاطر المحددة المرتبطة بها.

45 - وتتفق معظم المنظمات المشاركة على أن السياسات والمعايير ضرورية لتبديد الغموض القانوني وتشجيع الابتكار. فبناء الخبرات الداخلية أمر مستصوب وواقعي. والاستخدام الإبداعي للمصادر المفتوحة لسلسلة الكتل يظل ممكنا. وتتطوي سلسلة الكتل، بحكم طابعها الشبكي، على فرص غير مسبوقة للتعاون فيما بين الوكالات والمشاركة الجماعية في دعم أهداف التنمية المستدامة، ولكنها تولد الحاجة إلى تغيير ثقافي وإيجاد رؤية جديدة لمسؤوليات وأدوار مختلف المنظمات.

46 - ويتضمن التقرير ثمان توصيات رسمية وتوسع توصيات غير رسمية، تهدف إلى تعزيز الاستعداد لإجراء بحوث أكثر دقة بشأن الإمكانيات التي تتيحها سلسلة الكتل في المستقبل. وتشير بعض التوصيات إلى الإجراءات التي يجب اتخاذها على مستوى المنظمات الفردية، فيما يتعلق بدمج تطبيقات سلسلة الكتل في استراتيجيات الابتكار الشاملة، وتدابير إدارة المخاطر، واستخدام منصات المصادر المفتوحة. وتركز توصيات أخرى على تعزيز الاتساق والتنسيق على صعيد المنظومة، بسبل منها تبادل المعارف وبناء القدرات واعتماد إطار حوكمة مشترك بين الوكالات. وأخيرا، يقترح التقرير مصفوفة شاملة لاتخاذ القرارات فيما يتعلق بسلسلة الكتل لتكون بمثابة توجيهات عملية لتحديد المبررات التجارية المستقبلية.

استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2020/8)

47 - استعرضت الوحدة تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بناء على اقتراح من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وباستخدام الإطار الوارد في استراتيجية إدارة الاستدامة في منظومة الأمم المتحدة للفترة 2020-2030، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين في أيار/مايو 2019، حددت الوحدة الممارسات الجيدة لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية، وقدمت 10 توصيات رسمية قابلة للتنفيذ، منها توصية واحدة موجهة إلى الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية وتوسع توصيات موجهة إلى الرؤساء التنفيذيين. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم 53 توصية غير رسمية اقتراحات موجزة متعلقة بإدخال مزيد من التحسينات.

48 - وخلص الاستعراض إلى عدم وجود ولايات تشريعية تعالج مسألة الاستدامة البيئية في العديد من الكيانات، على الرغم من أن بعض الجوانب تُعالج بصورة غير مباشرة كجزء من تنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بمجالات إدارية مختلفة. وحلّل آليات الإدارة والمساءلة والتنسيق لتعزيز الاستدامة البيئية على نطاق المنظومة وعلى مستوى المنظمات، وسعى إلى إبراز التحديات والعراقيل والعقبات الرئيسية التي تعترض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية. وبحث الاستعراض بالتفصيل 10 مجالات وظيفية محددة للإدارة الداخلية.

49 - ولمعالجة التحديات الرئيسية التي تم إبرازها، يورد الاستعراض بإيجاز تدابير تشمل ما يلي: وضع سياسة مكرسة وإجراءات تشغيلية موحدة ذات صلة لتعميم مراعاة الاستدامة البيئية؛ وإدماج اعتبارات الاستدامة البيئية في مجالات وظيفية محددة للإدارة الداخلية مثل إجراءات الشراء، والموارد البشرية والتعلم، والمرافق والبنية التحتية، والسفر، والمناسبات والمؤتمرات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشؤون المالية والميزانية، والإعلام والتواصل، والشراكات؛ وتعيين جهات تنسيق داخل الكيانات حسب الاقتضاء؛ وتحسين النظر في التكاليف المتصلة بالاستدامة البيئية؛ وتحسين آليات التنسيق داخل الوكالات وفيما بينها لتبادل الممارسات الجيدة؛ وضمان تدريب الموظفين على المسائل المتصلة بالاستدامة البيئية؛ وإدماج المسائل المتصلة بالاستدامة البيئية في استقصاءات الموظفين؛ وتحسين جمع البيانات؛ وضمان تقديم تقارير منتظمة عن الاستدامة البيئية إلى الأجهزة التشريعية والهيئات الإدارية؛ وإقناع هيئات الرقابة بالتركيز على رصد وتقييم الاستدامة البيئية في مجالات الإدارة الداخلية للكيانات.

جيم - التحقيقات

50 - تركّز وحدة التفتيش المشتركة على ما يزعم ارتكابه من انتهاكات للأئمة والقواعد وغيرها من الإجراءات المعمول بها من جانب الرؤساء التنفيذيين، ورؤساء هيئات الرقابة الداخلية، ومسؤولي المنظمات من غير الموظفين، وبصورة استثنائية، موظفي المنظمات التي لا توجد لديها قدرات داخلية على إجراء تحقيقات. وخلال عام 2020، لم تتلق الوحدة أي شكاوى.

دال - قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها

نظام التتبع الشبكي

51 - نظام التتبع الشبكي هو تطبيق أساسي تستخدمه الوحدة والمنظمات المشاركة بوصفه أداة إلكترونية لرصد حالة تنفيذ التوصيات وتحديثها وتقديم التقارير وإجراء تحليل إحصائي بشأن قبول التوصيات وتنفيذها. وهذا نظام مهم لأنه يعزز فهم قيمة عمل الوحدة والأثر المترتب عليه.

52 - ويقدم مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خدمات الاستضافة والصيانة لنظام التتبع الشبكي منذ عام 2018. وقد ظل هذا النظام يعمل على مدار عام 2020، ولم تقع أي أعطال كبرى في تشغيله. وتواصل الوحدة العمل مع الأمانة العامة لمعالجة التحسينات والخدمات.

53 - ونتيجة اقتران نقص التمويل الإضافي المحدد بالأثر الذي خلفته جائحة كوفيد-19، الأمر الذي أدى إلى تحويل مسار الموارد من الموظفين وإعادة ترتيب أولويات عمل الوحدة، لم يُنفذ التطوير المقرر للخصائص الوظيفية الجديدة في عام 2020. وستبرمج السمات الجديدة التالية عندما تتاح الموارد اللازمة: إتاحة إمكانية الحصول بحرية على الإحصاءات وقدرات الإبلاغ والرسوم البيانية التي يوفرها نظام التتبع

الشبكي؛ والتحسينات الرامية إلى المساعدة على تيسير وصول الدول الأعضاء إلى نظام التتبع الشبكي (تجنب الحاجة إلى إدارة تركيبية المستخدم/كلمة السر).

عدد التوصيات

54 - يشير الجدول أدناه إلى متوسط عدد التوصيات حسب التقرير والمذكرة والرسالة الإدارية، والذي بلغ 7,5 في عام 2020.

عدد التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية والتوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة، للفترة 2014-2020

مجموع الفترة

2020-2014	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية								
52	7	7	6	9	11	5	7	المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات
41	1	3	1	2	25	6	3	المتعلقة بفرادى المنظمات
95	8	10	7	11	36	11	10	المجموع، التقارير والمذكرات والرسائل الإدارية
التوصيات								
373	56	44	49	56	74	33	61	المتعلقة بالمنظومة ككل والمتعلقة بعدة منظمات
99	4	14	3	20	26	16	16	المتعلقة بفرادى المنظمات
472	60	58	52	76	100	49	77	مجموع التوصيات
5,0	7,5	5,8	7,4	6,9	2,8	4,5	7,7	متوسط عدد التوصيات حسب الناتج

المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2021.

معدلات قبول وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالمنظومة ككل وفرادى المنظمات

55 - بلغ متوسط معدل قبول التوصيات الصادرة في الفترة بين عامي 2012 و 2019 ما قدره 80 في المائة للتقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات، و 68 في المائة للتقارير على نطاق المنظومة (انظر الشكل أدناه)⁽⁴⁾. وخلال الفترة نفسها، بلغ معدل تنفيذ التوصيات المقبولة في التقارير والمذكرات على نطاق المنظومة ما قدره 79 في المائة، وكان المعدل أعلى قليلاً بالنسبة للتقارير والمذكرات المتعلقة بفرادى المنظمات (81 في المائة).

56 - وثنتي الوحدة على المنظمات لما اتخذته من إجراءات من أجل تنفيذ توصياتها (انظر المرفق الثاني الذي يبين إجمالي معدلات القبول والتنفيذ من جانب المنظمات المشاركة في الفترة من عام 2012 إلى عام 2019).

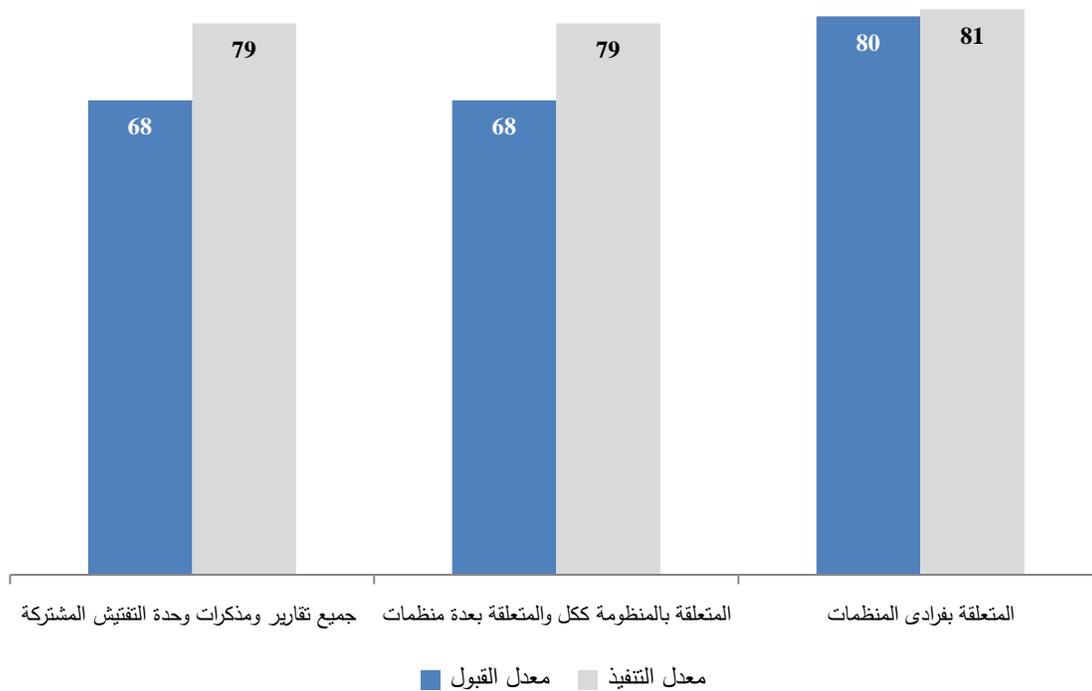
(4) في كانون الثاني/يناير 2021، لم تكن قد وردت مدخلات لعام 2019 من كل من منظمة العمل الدولية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي عام 2020، قرر عدد كبير من المنظمات المشاركة تأجيل اجتماعات مجالس إدارتها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد يقسر ذلك انخفاض معدل المدخلات التي قدمها بعض المنظمات في عام 2020.

57 - وقد خلُصت الوحدة إلى أن التوصيات التي تعالج مسألة تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة تحقق أدنى معدلات القبول والتنفيذ. وتجد المنظمات عموماً على ما يبدو صعوبة في اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات التي تتطلب عملاً مشتركاً بين الوكالات. وستواصل الوحدة العمل مع مجلس الرؤساء التنفيذيين والمنظمات المشاركة بشأن التدابير الرامية إلى معالجة تنفيذ التوصيات المتعلقة بتعزيز الاتساق على نطاق المنظومة.

الشكل

متوسط معدل قبول توصيات وحدة التفتيش المشتركة ومعدل تنفيذ التوصيات المقبولة (2012-2019)

(بالنسبة المئوية)



المصدر: نظام التتبع الشبكي، كانون الثاني/يناير 2021.

الفصل الثاني

التوقعات لعام 2021

58 - في ظل توقع استمرار فرض القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 في عام 2021، ستقوم وحدة التفتيش المشتركة بتكييف نهجها في إنجاز برنامج العمل حسب الحاجة. وفي هذا السياق، ستواصل الوحدة تركيزها على تحسين الفعالية التنظيمية من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة، والتنسيق على نطاق المنظومة، والاستفادة من الممارسات الجيدة وتحسين الكفاءة، حتى يتسنى للمنظمات الاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة، على النحو المنصوص عليه في المادة 5 من النظام الأساسي للوحدة. ويزداد هذا التركيز إلحاحاً بالنظر إلى استمرار الجائحة وما تخلفه من أثر على الميزانيات والتخطيط والتوظيف وجهود الإصلاح في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وستواصل الوحدة تلبية الطلبات المتعلقة بالرقابة الخارجية المستقلة وكفالة إنجاز برنامج العمل في الوقت المناسب مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الجودة.

59 - ويتألف برنامج العمل الذي اعتمدته وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021 من خمسة مشاريع على نطاق المنظومة، واستعراضين لشؤون التنظيم والإدارة لفرادى المنظمات. وستعيد الوحدة النظر في برنامج العمل في منتصف العام فيما يتعلق بالاستعراضين، الذين يتطلبان عادة عقد اجتماعات بالحضور الشخصي وتنظيم زيارات موقعية، باعتبارها أساسية لجمع البيانات. وستقيم الوحدة جدوى إجراء هذين الاستعراضين إذا استمرت القيود المفروضة على السفر لأسباب تتعلق بجائحة كوفيد-19.

60 - وستشرع وحدة التفتيش المشتركة في تنفيذ إطارها الاستراتيجي للفترة 2020-2029 (A/74/34)، المرفق الأول) في انتظار صدور أي قرار أو توجيه من الجمعية العامة بشأنه. وسيشمل ذلك عقد منتديات محددة الهدف لمناقشة منتجات الوحدة، والعمل مع المنظمات المشاركة بشأن الأهداف والنهج الاستراتيجية المبينة في الإطار. وترحب الوحدة، تيسيراً لعملها، بالنظر في إطارها الاستراتيجي من جانب الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين.

61 - وقد تم تقليص أو إلغاء العديد من أنشطة التواصل التي كانت مقررة في عام 2020، ولا سيما مع الرؤساء التنفيذيين للمنظمات المشاركة، بسبب جائحة كوفيد-19. وتتطلع وحدة التفتيش المشتركة إلى استئناف تواصلها مع أصحاب المصلحة في عام 2021 لزيادة صقل وتبسيط عملياتها وتعميق أثر منتجاتها. وستشمل الأنشطة زيادة العمل مع قيادات المنظمات لتعريفهم بالإطار الاستراتيجي، وتبادل المعلومات بشأن التحديات الناشئة والمساهمة التي يمكن أن تقدمها الرقابة الخارجية المستقلة. وستحدد الوحدة أيضاً في عام 2021 موعداً لاجتماعها الذي يعقد مرة كل سنتين مع جهات التنسيق المؤسسية بصيغة تشجع المشاركة الواسعة والتفاعلية، ومن المرجح أن يعقد عن طريق شبكة الإنترنت.

الفصل الثالث

برنامج العمل لعام 2021

62 - نظرت وحدة التفتيش المشتركة، عند إعداد برنامج عملها، في مقترحات الاستعراضات المقدمة من المنظمات المشاركة فيها فضلا عن هيئات الرقابة والتنسيق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمفتشين أنفسهم. ويشمل برنامج العمل النهائي الذي اعتمده الوحدة في دورتها في كانون الثاني/يناير 2021، خمسة مشاريع على نطاق المنظومة واستعراضين لشؤون التنظيم والإدارة (انظر المرفق الخامس).

63 - وتتضمن خطة عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2021 سبعة مشاريع جديدة، وهي مبنية بإيجاز أدناه، فضلا عن المشاريع المُرحَّلة من عام 2020.

موجزات عن المشاريع المدرجة في برنامج العمل لعام 2021

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

64 - أُدرج استعراض شؤون التنظيم والإدارة في موئل الأمم المتحدة ضمن برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020. غير أنه استجابة لطلب مقدم من المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة بتأجيل الاستعراض بسبب عدة أنشطة داخلية متزامنة وإعادة الهيكلة، عُلق الاستعراض في أيار/مايو 2020، ومن المقرر الآن استئنافه في عام 2021.

65 - أنشئ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهو المؤسسة السلف لموئل الأمم المتحدة، في عام 1977. ويعمل البرنامج، الذي يقع مقره في نيروبي، في أكثر من 90 بلدا، وله أربعة مكاتب إقليمية، ويدير أنشطة ميزانيتها في حدود 225 مليون دولار سنويا. ومن بين المهام الرئيسية التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة دوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق معنيا بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها، وكذلك دعم البُعد الحضري لخطة عام 2030، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى.

66 - وما فتئ موئل الأمم المتحدة يواجه تحديات مهمة. وإذ أيدت الجمعية العامة الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الذي عقد في كينيو في تشرين الأول/أكتوبر 2016، شرعت في سلسلة من الاستعراضات الرامية إلى تعزيز فعالية موئل الأمم المتحدة وكفاءته ومساءلته والرقابة عليه. وخُصص فريق مستقل رفيع المستوى أنشأه الأمين العام إلى أن موئل الأمم المتحدة يعاني من أوجه قصور من حيث المساءلة والشفافية والكفاءة، وأن موارده غير كافية وغير مضمونة ولا يمكن التنبؤ بها، وأنه انحرف بعيدا جداً عن ولايته المعيارية.

67 - واضطلع موئل الأمم المتحدة في وقت لاحق بسلسلة من الإصلاحات الداخلية والخارجية الرئيسية في حوكمته وتمويله وهيكله التنظيمي وإدارته وثقافة العمل السائدة فيه. وفي ضوء هذه الخلفية، ستجري وحدة التفتيش المشتركة أول استعراض لها لشؤون التنظيم والإدارة في الموئل. وسيدرس الاستعراض الترتيبات التنظيمية داخل البرنامج لدعم الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية والثقة، وهي عناصر ذكرت المديرية التنفيذية أنها تشكل الهدف المتوخى من عمليات التغيير الجارية.

استعراض السياسات والتدابير والآليات والممارسات الرامية إلى منع العنصرية والتمييز العنصري والتصدي لهما في منظومة الأمم المتحدة

68 - ينص ميثاق الأمم المتحدة على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفرق بين الرجال والنساء (المادة 1، الفقرة 3). وقد اضطلعت المنظمة بعمل مكثف على الصعيد الوطني لتعزيز حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري. وأكد كبار مسؤولي الأمم المتحدة على أن المنظمة يتعين عليها أن تكون قدوة يحتذى بها وأن تجري تقييماً نزيهاً لكيفية تمسكها بالميثاق داخل المؤسسة. وهذه الخطوة الأولى مهمة لتعزيز الثقة في منظومة الأمم المتحدة ومصداقيتها ونزاهتها ودورها القيادي كشريك حقيقي في تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً وتنفيذ الاتفاقيات المتعددة الأطراف.

69 - وقد أوضح الأمين العام أن مكافحة الممارسة المنهجية والمؤسسية للعنصرية والتمييز العنصري في الأمم المتحدة يجب أن تتجاوز الصكين القائمين الهادفين إلى كفاءة التمثيل الجغرافي والشمولية. وبدأت جهود مختلفة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عام 2020، منها التأمل الذاتي والتقييم والتدريب من أجل وضع أو صقل مبادرات تهدف إلى التصدي للعنصرية والتمييز العنصري. وسيجري استعراض السياسات والتدابير والآليات والممارسات الرامية إلى منع العنصرية والتمييز العنصري والتصدي لهما في منظومة الأمم المتحدة استجابةً للطلب الذي تقدم به عدد كبير من تلك المنظمات بأن تمارس الوحدة ولايتها على نطاق المنظومة لتعزيز اكتساب فهم مشترك، وتكوين موقف على نطاق المنظومة، ووضع إطار مرجعي، الأمر الذي من شأنه أن يعزز العمليات المشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة.

70 - وسيدرس الاستعراض تدابير الوقاية والمساءلة والتدابير الإدارية الرامية إلى التصدي للعنصرية والتمييز العنصري في منظومة الأمم المتحدة. وسيصف الوضع الراهن والاختلافات بين المنظمات وسيقيم مدى ملاءمة السياسات والتدابير التنظيمية والهيكالية والنظرية ومدى كفايتها ونزاهتها. وسيحدد أيضاً القدرات والتحديات والقيود وعوامل النجاح.

استعراض السياسات والممارسات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

71 - تشير استمرارية تصريف الأعمال إلى إطار تستند إليه منظمة ما في بناء قدرتها على الصمود وتيسير استمرار عملياتها في حالة تعطل أنشطتها التجارية. وللتقليل إلى أدنى حد من أثر الأعطال الكبرى، تحدد خطط استمرارية تصريف الأعمال الطريقة التي يمكن أن تستمر بها العمليات في المقر والمراكز البعيدة عن المقر، بما فيها المكاتب القطرية.

72 - وسيكون استعراض السياسات والممارسات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة متابعة للاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2011 (JIU/REP/2011/6). وخلصت الوحدة في الاستعراض السابق إلى أن وضع منظمات فقط هي التي نفذت المسائل المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال بشكل شامل وتمتلك سياسات وخططاً معتمدة معمولاً بها. وتضمن الاستعراض تسع توصيات تهدف إلى تحسين مستوى التنفيذ المنخفض ووضع سياسات وممارسات تتعلق باستمرارية تصريف الأعمال على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

73 - وسيوفر الاستعراض تقييماً مستكملاً للسياسات والممارسات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك كيفية تنفيذ السياسات وتحديثها ومهام الموظفين التي تدعم تخطيط استمرارية تصريف الأعمال ضمن مختلف نماذج الأعمال، فضلاً عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من الأحداث الأخيرة التي أدت إلى تعطل العمل. وسيهدف الاستعراض إلى مساعدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وسيتضمن إجراء تحليل واستخلاص الدروس المستفادة بشأن الكيفية التي يمكن من خلالها للمنظمات التي تتمتع بالاستعداد والقدرة على الصمود والاستطاعة والاتساق إنجاز ولايتها عندما تؤدي التهديدات والأزمات إلى تعطيل العمليات. وسينظر في الكيفية التي عملت بها المنظمات المشاركة على تنفيذ سياساتها وممارساتها المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال وعلى تحديثها وصقلها في ظل جائحة كوفيد-19 وغيرها من الأحداث التي أدت مؤخراً إلى تعطل العمل.

استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

74 - ستجري وحدة التفتيش المشتركة مراجعة وتحديثاً لاستعراضها السابق لإدارة الشركاء المنفذين لعام 2013 (JIU/REP/2013/4) وستقيم ما حدث من تطورات وتغيرات رئيسية في الممارسات فيما يتعلق بالعمل والتعامل مع الشركاء المنفذين، بما في ذلك الكيفية التي أُنز بها المشهد المتغير على مختلف جوانب العلاقات، سواء فيما يتعلق بالصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة وهيكل الأمانة العامة، أو فيما يتعلق بالكيانات المعيارية والإنمائية والإنسانية والكيانات المعنية بحفظ السلام. وسيتم إجراء تقييم متعمق لحالة قبول كيانات الأمم المتحدة للتوصيات المقدمة في عام 2013 وتنفيذها، يشمل تحليلاً للإجراءات المتخذة والردود التي قدمتها المنظمات وتحليلاً للأدلة المقدمة.

75 - وستجري وحدة التفتيش المشتركة مشاورات وثيقة مع المنظمات المشاركة فيها لتقييم الصعوبات والعقبات والعراقيل التي تعترض قبول أي من التوصيات الواردة في الاستعراض السابق وتنفيذها، وستقدم تقييمها الخاص للتحديات والقيود التي أعاققت التنفيذ الكامل لتلك التوصيات من جانب كيانات الأمم المتحدة، وكيفية التصدي لها وتحسينها على أفضل وجه. وسيأخذ الاستعراض في الاعتبار على النحو المناسب الأثر المترتب على كوفيد-19 من حيث صلته المباشرة بمشاركة الشركاء المنفذين وإدارتهم. وسيستند أيضاً إلى الاستعراضات التي أجرتها الوحدة بشأن المواضيع ذات الصلة خلال السنوات التي انقضت منذ ذلك الحين، حسب الاقتضاء.

76 - وسيستكشف الاستعراض سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات في إدارة الشركاء المنفذين. وكما حدث في عام 2013، سيركز الاستعراض المقترح على مدى كفاية أطر المساءلة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في المنظمات ومدى الامتثال لها في إشراك الشركاء المنفذين وإدارتهم، وقدرتها على رصد وتقييم تنفيذ البرامج من جانب الشركاء المنفذين، وترتيبات مراجعة الحسابات وغيرها من ترتيبات الرقابة المعمول بها فيما يتعلق بالشركاء المنفذين.

استعراض آليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة المحاكمة المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

77 - لم تكن آليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة المحاكمة محور أي دراسة مقارنة على نطاق المنظومة حتى الآن. فقد اتجهت عمليات الاستعراض المتصلة بالعدل التي أجرتها هيئات

مثل فريق إعادة تصميم نظام الأمم المتحدة لإقامة العدل، أو مجلس العدل الداخلي، أو وحدة التفتيش المشتركة، إلى التركيز في معظمها على نظام العدل الداخلي ككل. وفي ضوء هذه الخلفية، قررت الوحدة أن تدرج في برنامج عملها لعام 2021 استعراضاً لآليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة المحاكمة المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتقييم ما إذا كانت آليات الاستئناف الداخلية القائمة توفر سبل انتصاف كافية، وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة، والثقة فيما يتعلق بإنصافها ونزاهتها وشفافيتها وحيادها ومصداقيتها.

78 - وعلى نحو ما أكدته المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية من جديد، فإن "الحق في تقديم استئناف داخلي هو ضمانة يتمتع بها الموظفون المدنيون الدوليون بالإضافة إلى حقهم في الاستئناف أمام سلطة قضائية"⁽⁵⁾. وذكرت المحكمة أيضاً أن "وجود إجراء داخلي لتقديم الاستئناف يسمح للمنظمة، عند الاقتضاء، بأن تتدارك أي تقصير أو تصحح أي خطأ، وبأن تغير موقفها، عند الاقتضاء، قبل اتخاذ قرار نهائي"⁽⁶⁾. وفي ضوء هذه الخلفية، فإن وجود آليات داخلية فعالة وكافية للانتصاف أمر حيوي للمنظمات والموظفين المعنيين على السواء.

79 - وستجري الوحدة، في استعراضها، تحليلاً مقارناً لما هو متاح للموظفين من آليات الاستئناف السابقة لمرحلة المحاكمة من أجل الطعن في القرارات الإدارية وستحدد الثغرات المحتملة في المجالات التي يفتقر فيها الموظفون إلى سبل انتصاف بشأن المسائل التي تمسهم. وستوجه نتائج الاستعراض وتوصياته نحو تحسين خيارات الانتصاف المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، مما يسهم في حماية حقوق الموظفين، والحد من التفاوتات والمخاطر المؤسسية ذات الصلة، وتعزيز جهود التحسين المتصلة بالعدالة عموماً. وعلاوة على ذلك، قد توفر تلك النتائج والتوصيات الأساس لجهود الإصلاح المبذولة على المدى الأطول والتي يمكن أن تحسن بشكل كبير مصداقية وفعالية آليات العدالة الداخلية لصالح الموظفين على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

80 - تأسست منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام 1945 كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وهي مكرسة لقيادة الجهود الدولية الرامية إلى دحر الجوع. وهدفها هو تحقيق الأمن الغذائي للجميع. وبعد إجراء تغيير في القيادة في عام 2019، تم وضع رؤية وتوجه استراتيجيين جديدين لتصبح منظمة الأغذية والزراعة أكثر دينامية. كما خضعت الأمانة لعملية إعادة هيكلة وتغييرات كبرى لضمان الكفاءة والفعالية والتعاون الشامل لعدة قطاعات، واقترن ذلك باتباع نهج معزز لإدارة المخاطر.

81 - ويُسكّل استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة جزءاً من سلسلة استعراضات المنظمات المشاركة التي تجريها وحدة التفتيش المشتركة بصفة دورية. ويتمثل الهدف الرئيسي من الاستعراض في تقديم مستقل تقييم لتنفيذ الإصلاحات في مجال التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة. وسيركز على حالة الإصلاحات، ولا سيما الإصلاحات الهيكلية للأمانة ومدى كفاية الترتيبات الحالية لإدارة

(5) انظر الحكم 4313 الصادر عن المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، الذي اعتمد في دورتها 130، في عام 2020، واستشهد بالاجتهادات القانونية الراسخة.

(6) المرجع نفسه.

المخاطر والتغيير، وإدارة الموارد المالية والبشرية، فضلا عن آليات الحوكمة والرقابة والمساءلة، ومدى اتساقها مع عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة الجارية في منظمة الأغذية والزراعة.

82 - وقدمت وحدة التفتيش المشتركة، في أول استعراض تجريه لشؤون التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة (JIU/REP/2002/8) في عام 2002، ما مجموعه 13 توصية، منها 3 توصيات موجّهة إلى مجلس المنظمة و 10 توصيات موجّهة إلى الإدارة التنفيذية. وستؤخذ حالة تنفيذها في الاعتبار إذا كانت لا تزال ذات صلة وقابلة للتطبيق.

استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

83 - استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة هو متابعة للاستعراض الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة في عام 2011 (JIU/REP/2011/5). ومنذ الاستعراض السابق، حدثت عدة تطورات مهمة تتعلق بالمساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهي: تنفيذ أطر الرقابة الداخلية، واعتماد وتنفيذ نموذج خطوط الدفاع الثلاثة، وزيادة تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية. ونفذت عدة منظمات إصلاحات إدارية أدت إلى إعادة هيكلة إدارتها، ووسعت نطاق تفويض السلطة إلى مستويات أدنى، وأحدثت تحولا في الضوابط الداخلية تبعاً لذلك، ونفذت نظام الإشراف الإداري لتنفيذ وتشغيل نظام الضوابط الداخلية. وانتقلت الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى دورة الميزانية السنوية، واستحدثت أساليب جديدة لإعداد الميزانية والإبلاغ عنها إلى الهيئات التشريعية. ومن العناصر الأساسية في نظام المساءلة وثيقة موحدة لتخطيط البرامج والميزنة، تركز على النتائج والأداء.

84 - وسيكون الهدف الرئيسي من الاستعراض هو تقييم مدى التقدم الذي أحرزته مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز أطر المساءلة بما يتماشى مع التوصيات المقدمة في عام 2011، وتحديث المعايير، عند الاقتضاء، مع مراعاة التطورات المستجدة في نظم المساءلة في السنوات العشر الماضية. وسيقتصر نطاق الاستعراض على أطر المساءلة كما وضعتها المنظمات نفسها.

85 - وعلاوة على ذلك، ستعمل وحدة التفتيش المشتركة على توسيع نطاق هذا الاستعراض على مستوى منظومة الأمم المتحدة قدر الإمكان لمساعدة المنظمات المشاركة فيها على تحديد الثغرات في أطر المساءلة الخاصة بها والمخاطر ذات الصلة، فضلا عن أي ممارسات جيدة يمكن تبادلها. وستدرج القرارات والمبادئ والإجراءات التي تعتمدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة كأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين في النطاق لتحديد مدى وفاء المنظمات بالالتزامات المتفق عليها.

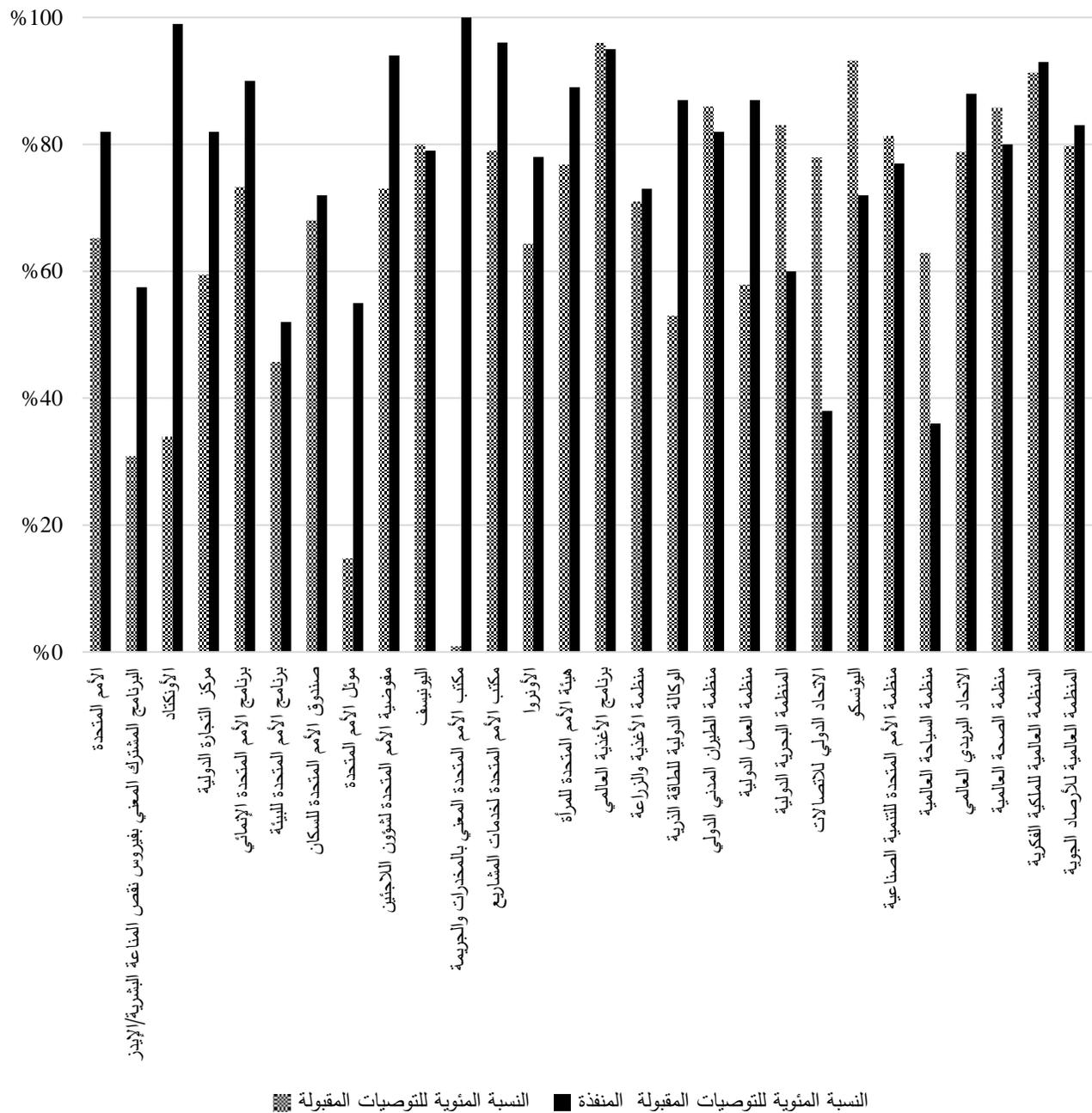
حالة تنفيذ خطة العمل لعام 2020 في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

الرمز/تاريخ الإنجاز	اسم المشروع
JIU/REP/2020/1	استعراض حالة وظيفة التحقيق: التقدم المحرز في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تعزيز وظيفة التحقيق
JIU/REP/2020/2	السياسات والمنصات الداعمة للتعلم: نحو مزيد من الاتساق والتنسيق والتقارب
JIU/REP/2020/3	أماكن العمل المشتركة للأمم المتحدة: الممارسات الحالية والآفاق المستقبلية
JIU/REP/2020/4	استعراض شؤون التنظيم والإدارة في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
JIU/REP/2020/5	إدارة المخاطر المؤسسية: النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
JIU/REP/2020/6	التعددية اللغوية في منظومة الأمم المتحدة
JIU/REP/2020/7	تطبيقات سلاسل الكتل في منظومة الأمم المتحدة: نحو حالة من التأهب
JIU/REP/2020/8	استعراض تعميم مراعاة الاستدامة البيئية على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
من المقرر إنجازه في عام 2021	استعراض شؤون التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
من المقرر إنجازه في عام 2021	الأمن السيبراني في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة: استعراض السياسات والممارسات
من المقرر إنجازه في عام 2021	استعراض شامل للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للبلدان النامية غير الساحلية
من المقرر إنجازه في عام 2021	الحالة الراهنة لوظيفة الأخلاقيات في منظومة الأمم المتحدة

المرفق الثاني

حالة قبول المنظمات المشاركة توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها
للتوصيات المقبولة، للفترة 2012-2019

(بالنسبة المئوية)



المرفق الثالث

قائمة المنظمات المشاركة والنسبة المئوية لحصصها في تكاليف وحدة التفتيش المشتركة لعام 2020

النسبة المئوية	المنظمة
3,7	منظمة الأغذية والزراعة
1,6	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
0,6	منظمة الطيران المدني الدولي
1,8	منظمة العمل الدولية
0,2	المنظمة البحرية الدولية
0,5	الاتحاد الدولي للاتصالات
0,5	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
13,3	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1,8	اليونسكو
2,5	صندوق الأمم المتحدة للسكان
10,6	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
15,4	اليونيسف
0,7	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
15,7	الأمم المتحدة
2,2	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
3,6	الأونروا
0,9	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
0,1	منظمة السياحة العالمية
0,2	الاتحاد البريدي العالمي
15,8	برنامج الأغذية العالمي
7,0	منظمة الصحة العالمية
1,0	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
0,3	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

المصدر: مجلس الرؤساء التنفيذيين.

ملاحظة: يشمل البند المتعلق بالأمم المتحدة الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وجامعة الأمم المتحدة، ومركز التجارة الدولية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية، ومحكمة العدل الدولية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولا يشمل المحاكم والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام.

المرفق الرابع

تكوين وحدة التفتيش المشتركة

1 - كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة في عام 2020 على النحو التالي (تنتهي فترة ولاية كل مفتش(ة) في 31 كانون الأول/ديسمبر من السنة المبينة بين قوسين):

غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) (2022)

عائشة عفيفي (المغرب) (2020)

جان وسلي كازو (هايتي) (2022)

إيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة الأمريكية) (2021)

بيترو دوميتريو (رومانيا) (2020)

خورخي ت. فلوريس كاييخاس (هندوراس) (2021)

كايكو كاميوكا (اليابان) (2024)

جيريمايه كريم (كندا) (2020)

نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (2022)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (2022)

غونكه روشر (ألمانيا) (2020)

2 - وفي 1 كانون الثاني/يناير 2021، كان تكوين وحدة التفتيش المشتركة على النحو التالي:

غوبيناثان أشامكولانغاري (الهند) (2022)

جان وسلي كازو (هايتي) (2022)

إيلين أ. كرونين (الولايات المتحدة) (2021)

خورخي ت. فلوريس كاييخاس (هندوراس) (2021)

كايكو كاميوكا (اليابان) (2024)

نيكولاي لوزينسكي (الاتحاد الروسي) (2022)

خيسوس ميراندا هيتا (إسبانيا) (2025)

فيكتور مورارو (جمهورية مولدوفا) (2025)

سوكاي إيلي بروم - جاكسون (غامبيا) (2022)

غونكه روشر (ألمانيا) (2025)

تسفا أليم سيوم (إريتريا) (2025)

3 - ووفقا للمادة 18 من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة التي تنص على أن تنتخب الوحدة كل سنة من بين مفتشيها رئيسا لها ونائبا للرئيس، انتخبت الوحدة عضوي مكتبها لعام 2021 على النحو التالي:

خورخي ت. فلوريس كايخاس (هندوراس)، رئيسا

غونكه روشر (ألمانيا)، نائبة للرئيس

المرفق الخامس

برنامج العمل لعام 2021*

النوع	العنوان	رقم المشروع
فردى المنظمات	استعراض شؤون التنظيم والإدارة في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	ألف-456
على نطاق المنظومة	استعراض السياسات والتدابير والآليات والممارسات الرامية إلى منع العنصرية والتمييز العنصري والتصدي لهما في منظومة الأمم المتحدة	ألف-457
على نطاق المنظومة	استعراض السياسات والممارسات المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	ألف-458
على نطاق المنظومة	استعراض إدارة الشركاء المنفذين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	ألف-459
على نطاق المنظومة	استعراض آليات الاستئناف الداخلية السابقة لمرحلة المحاكمة المتاحة للموظفين في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	ألف-460
فردى المنظمات	استعراض شؤون التنظيم والإدارة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	ألف-461
على نطاق المنظومة	استعراض أطر المساءلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	ألف-462

* رهنا بإدخال تغييرات خلال السنة.

